أثر الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي في مصر في ضوء المعايير البيئية

رسالة مقدمة من الطالبة

رحاب عبد الرحمن السيد الجبالي

بكالوريوس تجارة (محاسبة) ــ كلية التجارة (بنات) ــ جامعة الأزهر ــ ٢٠٠٢

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢٠١٩

صفحة الموافقة على الرسالة

أثر الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي في مصر في ضوء المعايير البيئية

رسالة مقدمة من الطالبة

رحاب عبد الرحمن السيد الجبالي

بكالوريوس تجارة (محاسبة) ــ كلية التجارة (بنات) ــ جامعة الأزهر ــ ٢٠٠٢

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة: التوقيع

١ – ا.د/صفوت عبد السلام عوض الله

أستاذ المالية العامة ــ كلية الحقوق

جامعة عين شمس

٢ – ا.د/عاطف عبد الحميد حسن

أستاذ القانون المدني ــ كلية الحقوق

جامعة عين شمس

٣ – ا.د/فيصل زكي عبد الواحد

أستاذ القانون المدني ــ كلية الحقوق

جامعة عين شمس

٤ – ا.د/إبراهيم سعد محمد المصري

أستاذ الاقتصاد وعميد كلية العلوم الإدارية الأسبق

أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

٢٠١٩

أثر الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي في مصر في ضوء المعايير البيئية

رسالة مقدمة من الطالبة

رحاب عبد الرحمن السيد الجبالي

بكالوريوس تجارة (محاسبة) ــ كلية التجارة (بنات) ــ جامعة الأزهر ــ ٢٠٠٢

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف :-

١- ا.د/صفوت عبد السلام عوض الله

أستاذ المالية العامة ــ كلية الحقوق

جامعة عين شمس

٢- ا.د/عاطف عبد الحميد حسن

أستاذ القانون المدني ــ كلية الحقوق

جامعة عين شمس

ختم الإجازة :

أجيزت الرسالة بتاريخ / /٢٠١٩

موافقة مجلس المعهد / /٢٠١٩ موافقة مجلس الجامعة / /٢٠١٩

٢٠١٩

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾

ω

(سورة التوبة ، آية ١٠٥)

أهدى ثمره جهدى طيله
مشوارى الدراسى الى من قال
فيهما الرحمن

{ وقل ربى ارحمهما كما ربيانى

صغيراً }

الى روح ابى الطاهره رحمه الله
وعطر روحى وحياتى امى الغاليه
حفظها الله .

الى زوجى وبناتى (جنى – جودى
)

الى اخوتى واخواتى حفظهم الله
وبارك لهم فى ذريتهم .

وتوفيقه على هذا العمل.

والله ولي التوفيق..

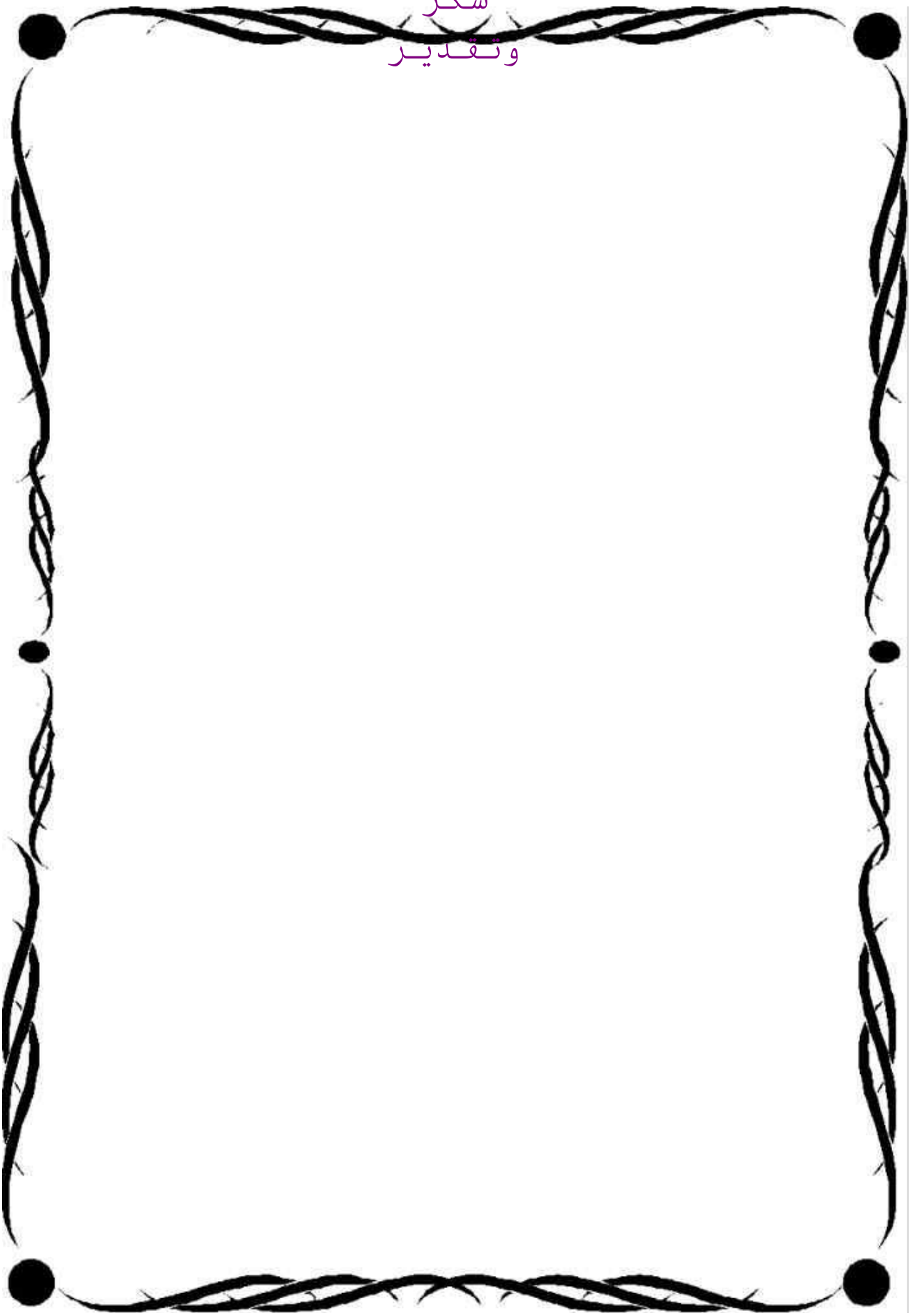

الـمستـخلـص

يعد قطاع التعليم من اهم القطاعات الحيويه التى لها دور فى الاقتصاد القومى وبالأخص قطاع التعليم العالى نظراً لتعامله مع الفئه الرئيسيه المكونه للهويه المصريه ، ولخصت مشكلة البحث في أن قطاع التعليم بشكل عام والعالى بشكل خاص يواجه العديد من التحديات أهمها ندره الموارد الاقتصادية، حجم الإنفاق، زيادة أعداد الطلاب، نقص أعضاء هيئه التدريس، الأمر الذى كان سبباً أدى إلى دراسة المشكلات بشكل أكاديمى ، تتلخص أهداف الدراسة في تحديد تقييم سياسات الإنفاق الفعلى لقطاع التعليم العالى ومقارنته بحجم الإنفاق لنفس القطاع فى دوله ماليزيا فى محاوله للوقوف على اوجه الاستفاده من التجربه وكذلك امكانيه الترشيد فى الإنفاق لتحقيق التنمية المستدامة ، كل ذلك فى ضوء الاستفادة من التجربة الماليزية، ومن اجل تحقيق أهداف الدراسة تم أستخدام المنهج ألاستقرائى الوصفى فى الدراسة والاستنباطى للتأكد من صحه فرضي الدراسة لا يوجد علاقه بين حجم الإنفاق العام لموازنه التعليم العالى وحجم العائد التنموى الاقتصادى، ونجاح التجربه الماليزيه فى الإنفاق التعليمى سبباً لتقدمها الصناعى والتكنولوجى، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: توجد علاقة طرديه بين حجم الإنفاق الحقيقى للموازنه التعليميه وبين تطور اقتصاد الدوله وحجم العائد التنموى، نجاح التجربه الماليزيه فى قطاع التعليم العالى، ومن أهم التوصيات التي يقدمها الباحثون: الاهتمام بمدخلات التعليم الجامعى بانواعه (عام – فنى – تجارى)، عمل برامج تؤمه مع الجامعات العالميه وإرسال البعثات للخارج حتى تستطيع مصر الاستفاده من هذه التجارب، تقليل المركزيه فى الجامعات ومحاوله العمل على أتخاذ القرارات اللازمه بهدف تقلقل الهدر فى الوقت والجهد، دراسة احتياجات السوق من العماله، سن القوانين واللوائح المنظمه للعمليه التعليميه لسهوله الدخول فى عصر التكنولوجيا والعولمه، تبنى فكره التعليم الجامعى البديل مثلما فعلت ماليزيا حيث تبنت الجامعات القائمه على التعليم عن طريق شبكه الانترنت والجامعات المفتوحه.

الـمـلـخص الـعـربـي

مـقـدمـة الـدراسة :

يعد قطاع التعليم من اهم القطاعات الحيويه التى لها دور فى الاقتصاد القومى وبالأخص قطاع التعليم العالى نظراً لتعامله مع الفئه الرئيسيه المكونه للهويه المصريه والمسئوله عن تخريج العقول وتشكيل الوجدان المصرى منها الطبيب، المهندس، المفكر، العالم ألا أن هذا القطاع يواجه العديد من التحديات التى تحول دون الوصول للمنافسه على المستوى المحلى والدولى، كما انه الركيزة الأولى لرقى المجتمعات وتطورها، فهو قاعدة التنمية البشرية التى تهدف إلى بناء شخصية الفرد وتكوين قدراته ومهاراته ، ومن ثم فهو المورد الرئيسى لعملية التنمية الشاملة، كما يعد أحد أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية المسئولة عن صياغة عقول الأجيال وتوجهاتها (BEN kotzee ، ٢٠١١)

ويعتبر الإنفاق على التعليم هو استثمار فى رأس المال البشرى الذى له عائد إيجابى ملموس ليس على الدخل الفردى فحسب لكن على الدخل القومى أيضا وليس على المستوى الاقتصادى فقط ولكن على المستويين الاجتماعى والسياسى والتنموى بوجه عام .

ومما لاشك فيه أن الدخول فى عالم المعرفة بما يشمله من تحديات وتكنولوجيا متطورة ضاعف من أهمية التعليم وضرورة الإنفاق عليه ليساعد ذلك فى توفير خدمة تعليمية متميزة وعالية الجودة تستطيع المنافسة فى ظل تحديات العصر . ولابد من تكامل القطاعين (العام – الخاص) للنهوض بالتعليم والعمل على حل مشكلاته فى ظل التحديات الموجودة (العربى، ٢١٠).

لذا يعد التمويل فى نظام التعليم الجامعى أحد الدعائم الأساسية التى يستطيع من خلالها أداء وظائفه "تعليم، بحث علمى، خدمة مجتمع" ويرجع ذلك لكون التعليم الجامعى هو الألية الأساسية لتحقيق التقدم الأجتماعى والأقتصادى ودافعاً مهماً للنمو الأقتصادى، كما أن الحصول على عمالة مدربة يحتاج إلى تطور تعليمى وبالتالى نمواً أقتصادياً، ويواجه قطاع التعليم العديد من التحديات أهمها، ضعف مستوى التمويل، زيادة أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم العالى، زيادة تكلفة الطالب للدراسة والبحث العلمى، كل ذلك أدى إلى وجود عدم تكافؤ بين التمويل والمتطلبات اللازمة لمواكبة التطور والعولمة. وبات موضوع الإنفاق العام على التعليم مقترنا بتطور الدولة فى الاقتصاد وعلامة دالة على حجم موازنة التعليم فى مخصصاته. فكلما زادت مخصصات التعليم دل على تطور فى الفكر الاقتصادى لديها باعتبار أن الإنفاق على التعليم هو استثمار للأموال مما يؤدى إلى تحقيق النمو الاقتصادى الذى بدورة يساعد على تحقيق التنمية المستدامة (ابو عبيدة ٢٠١٤)، وقد أوصت منظمة اليونسكو فى مؤتمرها الأخير ٢٠١٤ بضرورة مراعاة المعدلات العالمية

للاسترشاد بها فى ميزانية التعليم فى حدود تتراوح ما بين ١٤ % إلى ١٧ % من الميزانية العامة للدولة و ما بين ٤% إلى ٥% من الدخل القومى (UNESCO، ٢٠٠٥)

من هنا يهدف البحث إلى دراسة وتحليل حجم وسياسات الإنفاق الحكومى لقطاع التعليم العالى وما يوازيها فى دوله ماليزيا باعتبارها تتشابه مع مصر فى بعض الظروف منها الاجتماعيه، الاقتصاديه، الدينيه ومحاوله الاستفاده من التجربه فى الإنفاق والترشيد لرفع الاقتصاد القومى وتحقيق التنمية المستدامة .

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث فيما يلي:

يواجه قطاع التعليم بشكل عام والعالى بشكل خاص للعديد من التحديات أهمها ندره الموارد الاقتصاديه، حجم الإنفاق ، زياده أعداد الطلاب، نقص أعضاء هيئه التدريس، ألامر الذى كان سبباً أدى إلى دراسة المشكلات بشكل أكاديمى ومحاوله إيجاد حلول حقيقيه وعمليه على ارض الواقع لمواجهه التحديات التى تواجه القطاع، ومن خلال إطلاع الباحثه على الدراسات السابقه لاحظت أن **دراسة (كريم، ٢٠١٠)** أهتمت الدراسة بأهمية دور الدوله فى الإنفاق وأن زياده معدلات الإنفاق على القطاعات المختلفه تؤدى إلى زياده الدخل القومى ومن ثم النمو الاقتصادى، أما **دراسة (راشد، ٢٠١١)** قد اهتمت بتوضيح موقف دوله ماليزيا كاحد الدول المتقدمه ومجاراتها لتحديات العصر التكنولوجيه وتهيئة أجيال جديده تلبى أحتياجات المجتمع فى جميع المجالات، **دراسة (منى، ٢٠١٢)** أهتمت الدراسة بالسبل والآليات التى تعمل على رفع كفاءة الإنفاق العام بهدف تحسين جودة العمليه التعليمية لمرحله التعليم الاساسى، **دراسة (غنيمه، ٢١٠٥)** فقد اهتمت بدراسة أثر فاعليه سياسات التعليم العالى وقدرتها على دفع عجله التنمية وتقييم الإصلاحات من خلال دراسة أثر سياسات الإنفاق العام على التعليم العالى. ولكن لم يتطرق أحد من الباحثون لدراسة العلاقة بين حجم الإنفاق العام على قطاع التعليم العالى والأهمية المجتمعية والبيئية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال هذا الإنفاق ، كل ذلك أوجد شعور لدى الباحثه بضرورة إجراء دراسة لتحليل أثر الإنفاق فى تحقيق المعايير البيئيه والتحديات واقتراح طرق لمواجهتها.

أسئلة البحث

١. ما الإنفاق بشكله العام والعوامل المؤثره فيه؟

٢. ما التحديات المواجهة لقطاع التعليم العالى؟

٣. الى اى مدى توافق التعليم العالى بوضعه الحالى لمواكبه متطلبات سوق العمل؟

٤. الى اى مدى يساهم حجم الانفاق العام على التعليم العالى فى النمو الاقتصادى و تحقيق التنميه المستدامه ؟

أهداف البحث

الهدف الأساسي للبحث هو "دراسة أثر الإنفاق العام على قطاع التعليم العالى والتحديات الاقتصادية والبيئية والتكنولوجية التي تواجه قطاع التعليم العالى فى مصر وإمكانية مواجهتها " ويتحقق من خلال الأهداف الفرعية التالية.

- دراسة وتحليل حجم الإنفاق العام على قطاع التعليم العالى.
- دراسة وتحليل التحديات التى تواجهه قطاع التعليم العالى فى مصر.
- الوقوف على جهود الدوله المبذوله فى دعم التعليم العالى وزياده الإنفاق العام.
- وضع تصور مستقبلي لسياسات التعليم وبدائل لترشيد الإنفاق فى العمليه التعليميه بهدف النهوض بقطاع التعليم العالى وتحقيق معدل نمو اقتصادى مرتفع فى ظل تحقيق التنمية المستدامة .

أهمية البحث

يمكن تحديد الأهمية العلمية والتطبيقية على النحو التالي:

- **من الناحية العلمية:** توجد ندرة في الكتابات العربية في هذا المجال "أثر الإنفاق العام على قطاع التعليم العالى فى مصر فى ضوء المعايير البيئية"، بالتالي فإن هذا الموضوع مازال بحاجة إلى مزيد من الدراسة والتحليل في المجال الأكاديمي وهو ما يقوم به هذا البحث.
- **من الناحية التطبيقية:** يستمد البحث أهميته التطبيقية حيث يساهم في التعرف على عرض التجربه الماليزيه وايجابيات وسلبيات التجربه فى محاوله للاستفاده من التجربه فى القطاع التعليمى المصرى ومواجهه التحديات التى أدت إلى تدنى المستوى التعليمى وكيفيه مواجهتها.

فروض البحث

تم صياغة الفروض التالية كأسباب محتملة للمشكلة محل الدراسة كالتالي:

الفرض الرئيسي الأول: لا يوجد علاقة بين حجم الإنفاق العام لموازنه التعليم العالى وحجم العائد التنموى الاقتصادى.

الفرض الرئيسي الثاني: لا يوجد علاقه بين نجاح التجربه الماليزيه فى النهوض بالتعليم العالى و بين تقدمها الصناعى و التكنولوجى .

منهجية البحث

أولاً: أسلوب الدراسة:

في سبيل تحقيق هدف الدراسة واختبار فروضها اعتمد الباحثون على الأسلوب الاستقرائي والوصفى في جمع البيانات المتعلقة بالإنفاق وموازنة الدولة ومخصصاتها للانفاق على قطاع التعليم العالى. ويمكن للباحث عرض منهجية الدراسة من خلال العناصر والأبعاد الآتية.

- **الدراسة النظرية:**

حيث اعتمد الباحثون على المنهج الأستقرائى من خلال مجموعة من التقارير والنشرات والأدلة الاقتصادية والمالية عند جمع البيانات الثانوية اللازمة للدراسة، وقد تم تجميع البيانات ذات الصلة بموازنه التعليم المخصصه لقطاع التعليم العالى على مستوى البلدين (ماليزيا، مصر) وعلاقته بالتنمية المستدامة عن طريق الاستقراء للدراسات السابقة والابحاث والكتب والدوريات العربيه والانجليزيه التى ترتبط بموضوع الدراسة.

- **الدراسة التطبيقية:**

اعتمدت الدراسه المنهج الاستقرائى لدراسة الوضع التعليمى لقطاع التعليم العالى فى دوله ماليزيا من خلال تجميع البيانات الرقميه من المصادر المختلفه منها مؤسسات التعليم العالى ووزارة التعليم العالى الماليزى وكذلك الحال لمصر من خلال جمع البيانات الرقميه من الجهاز المركزى للتعبئه و الاحصاء ووزارتى التعليم العالى و المالية و استخدام المنهج الأستنباطى والاستنتاجى من خلال

جمع البيانات للبلدين وأنشاء جداول لاظهار حجم انفاق كلا من البلدين فى نفس القطاع حيث انه من الضرورى الربط بين الأطار الفكرى للبحث والواقع العملى الذى يبين إمكانية تطبيقه.

حدود البحث

اقتصر البحث على الفترة الزمنية من (عام ١٩٩٠الى عام ٢٠١٧) ويرجع سبب اختيار هذه الفترة نظراً لتوافر مصادر البيانات والمعلومات الإحصائية عن هذه الفترة والتي سوف يعتمد عليها الباحثون. كما أنها بداية المرحلة التى بدأت ماليزيا فى الازدهار الاقتصادى والصناعى والتحول من بلد زراعي إلى أحدى الدول الصناعية المتقدمة.

الإطار النظري

مصطلحات البحث

١- الإنفاق العام:

الإنفاق لغةٌ: هو ما تنفقه من أموال.

الإنفاق أصطلاحاً: يقصد بها الاموال المدرجه فى موازنة الحكومات سواء كانت مركزيه او محليه او غيرها من الجهات الرسميه. (غنيمه، ٢٠١٢)

وتعتبر النفقة العامة مبلغ نقدى تنفقه الدولة وغيرها من الاشخاص العامة ثمنا لما تحتاجه من منتجات لازمة لتسيير المرافق العامة وثمنا لرءوس الاموال الانتاجية التى تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية ، وعلي ذلك لا تعتبر الوسائل التقليدية التى قد تتبعها الدولة للحصول على ما تحتاجة من منتجات او لمنح المساعدات من قبل النفقات العامة .(يمن ،٢٠٠٧)

والنفقة من شروطها ان يقوم بها شخص عام متمثل فى الدولة بكل الهيئات والمؤسسات ذات الشخصية المعنوية ، و لا تعتبر النفقة عامة اذا قام بها الاشخاص الخاصة وتعتبر المبالغ التى تنفقها الدولة على الانشطة العامة التى لا يشاكها فيها أحد الافراد نفقة عامة بالمعنى الفنى ((World bank ,2010)).

٢- التعليم:

ويشمل التعليم بشقيه (الأساسي – الجامعي). (عزيزه، ٢٠٠٣)

ويرى الاقتصاديين التعليم من وجهة نظرهم منهم (تيودور شولتنز) " أن التعليم مفهوم ينطبق على الخدمات التربوية التى توفرها كل المدارس و المعاهد بما فيها من مجهود يبذلها الطلاب ليتعلموا "

كما يرى الاجتماعيين و منهم (بروك اوفر) " ان تعليم الاطفال و الشباب انماطا معينة من السلوك الاجتماعى ، ويقوم بذلك نخبة من الاشخاص المؤهلين فى المدارس .(صديق ،٢٠٠٩)

٣- التنمية المستدامة: هى التنمية التى تلبى أحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. (بودخدخ كريم، ٢٠١٠)

وهنا نجد العلاقة بين التعليم و التنمية المستدامة تتجلى من خلال عدة محاور منها :

١–ان التعليم من أجل التنمية المستدامة يعطى وجهة جديدة للتعليم و التعلم للجميع .

٢-أن التعليم من اجل التنمية المستدامة يساعد المجتمعات على التصدى للعديد من الاولويات و المشكلات مثل اثار الكوارث ، ضياع التنوع البيولوجى ، ازمات الغذاء ، وانعدام الامن .

٣-يستند التعليم من أجل التنمية المستدامة الى قيم العدالة و الانصاف و التسامح و الاكتفاء و مسئولية المساواة بين الجنسين .

٤-يركز التعليم من اجل التنمية المستدامة على المناهج الخلاقة و النقديه ، والتفكيرللمدى البعيد ، وعلى ذلك أهمية التجديد وحل المشكلات المعقدة .(UNESCO,2006)

و أُعتبر التعليم لفترة طويلة عاملاً مستقلاً عن التنمية بل عبئاًعلى الاقتصاد وذلك لانه سلعه غير مادية مكلفة وغير مربحة ، الا أنه مع التقدم فى دراسة الموارد البشرية ومفهوم التنمية زاد الاهتمام بالجانب البشرى ودمجة فى الاستثمار . (جوهر ،بدون سنة نشر)

٤- المعايير البيئية:

تعرف البيئة بأنها إجمالي الظروف الخارجية التى تؤثر فى حياة الكون الحى ونموه القرار وبقائه، وهى تعتمد على ثلاثة عناصر رئيسية، الهواء – الماء – الأرض (الاسكوا ،٢٠٠٧، ٢) وقد أعطى مؤتمر ستوكهولم للبيئه البشريه والذى عقدته الأمم المتحدة عام ١٩٧٢ فهماً متسعاً إذ عُرفت بأنها "رصيد من الموارد المادية والاجتماعية المتاحة فى وقت ما وفى مكاناً ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته".

٥- المسئولية البيئية:

هو مايقع على عاتق المنشأة او المؤسسة من التزامات نتيجة الإخلال بالبيئة وإحداث ملوثات بها. (غنيمه، ٢٠١٢)

٦- تنمية الموارد البشرية:

هي مجموعة من الأنشطة المخططة والمنظمة والمستمرة التي تعمل على زيادة دافعية الأفراد ونحو التدريب والتعلم وزيادة قدراتهم بالمعارف والمهارات والاتجاهات بغرض تحسين مستوي مهاراتهم وتحسين أدائهم ورفع مستوي الإنتاجية واستدامة منظمتهم. (مؤتمر الموارد البشرية الثامن، ٢٠١٧).

منهج البحث

من أجل تحقيق أهداف البحث قام الباحثون باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لتكوين الإطار النظري للبحث في جمع البيانات باستخدام:

المصادر الثانوية: والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات التأثير والدوريات والمقالات والتقارير، والإيمان والدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث والمطالعة في مواقع الانترنت المختلفة.

نتائج البحث

إختبار صحة الفروض:

اختبار صحة الفرض الأول:-

١. ينص الفرض الأول على: "**لا يوجد علاقة بين حجم الإنفاق العام لموازنة التعليم العالى وحجم العائد التنموى الاقتصادى/المستدام**" وتم التأكد من صحة الفرض من خلال أستعراض أهم النظريات الأقتصادية التى أثبتت عكس ذلك وأن الإنفاق على التعليم وخصوصاً التعليم العالى يعد من أهم مصادر التنمية وهو "التنمية البشرية" التى أظهرت أنها اللبنة الأساسية لنهضة أى دولة متقدمة، والجدول التالي يوضح نسبة إنفاق الحكومة الماليزية على التعليم من إجمالى إنفاق الحكومة ومن الناتج القومى الإجمالى عام ٢٠٠٢/ ٢٠١٢.

٢. تبين من نتائج الدراسة أن الأرقام فى تناقص وهذا لا يعنى انخفاض ميزانية التعليم إلا أنه فى عام ٢٠٠٤ تم فصل الوزارتين (وزارة التعليم العالى – وزارة التربية والتعليم) لنرى أنه فى ٢٠٠٥ الحصة مرتفعة بما أنها أصبحت وزارات مستقلة، لنجد أنه عند جمع الوزارتين قطاع التعليم نفقاتها متزايدة حسب إحصائيات البنك الدولى. فى عام ٢٠٠٥ بلغت نسبة ما تخصصه الحكومة الماليزية للإنفاق على التعليم من إجمالى الناتج القومى نسبة ٨ % مقارنة بـ ٤.٦ % لكوريا الجنوبية خلال نفس العام، أى أن ماليزيا قد خصصت ما يقارب من ضعف ما خصصتة كوريا الجنوبية للتعليم خلال نفس العام (وزارة المالية الماليزية، ٢٠٠٥).